

## قراءة محاسبية في العمليات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

أ. د. عامر محمد سلمان ..... أ. م. د. بشرى نجم عبد الله ..... أ. م. د. صفاء أحمد محمد  
جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

### المستخلص

شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى انتشار الشركات الدولية (الشركات متعددة الجنسية) وامتداد نشاطها ليعطي العديد من دول العالم، مع تزايد حدة المنافسة بين الدول لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القضايا المحاسبية المثيرة للجدل في العديد من المجالات ذات الصلة ومنها المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للشركات والفروع الأجنبية، إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع المهمة والحساسة بسبب أن الكثير من جوانبه مثيرة للجدل ولم تحسم لحد الآن لاسيما ما يتصل بالتباين في المعايير والممارسات المحاسبية ذات الصلة من دولة لأخرى، الأمر الذي يجتذب الباحثين للغور في أسباب ذلك ومحاولة الوصول إلى نقاط مشتركة وتقليص الفجوة بين الخيارات والحلول النظرية والعملية المتاحة وبما يتوافق مع المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المعنية، هذا وتنطلق مشكلة البحث من وجود خلل في القراءة الفكرية والمفاهيمية لموضوع المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية على الصعيد المحلي، الأمر الذي أدى إلى تبني معايير وقواعد وممارسات محاسبية لا تعد كافية أو ملائمة لمعالجة الموضوع معالجة موضوعية تتسجم مع المتغيرات البيئية المستجدة التي تعمل الشركات العراقية في ظلها.

وقد تناول البحث عرض ومناقشة الموضوع في محورين، تناول الأول مدخل مفاهيمي للعمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية، في حين تناول الثاني تحليلا للعمليات المذكورة وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات، وقد توصل البحث في ضوء ما سبق إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة في هذا المجال.

## المقدمة ومنهجية البحث

شهدت العقود الأخيرة تطوراً اقتصادياً هائلاً أدى إلى انتشار الشركات الدولية (الشركات متعددة الجنسية) وامتداد نشاطها ليعطي العديد من دول العالم، مع تزايد حدة المنافسة بين الدول لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القضايا المحاسبية المثيرة للجدل في العديد من المجالات ذات الصلة ومنها المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للشركات والفروع الأجنبية، إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع المهمة والحساسة بسبب أن الكثير من جوانبه مثيرة للجدل ولم تحسم لحد الآن لاسيما ما يتصل بالتباين في المعايير والممارسات المحاسبية ذات الصلة من دولة لأخرى، الأمر الذي يجتذب الباحثين للغور في أسباب ذلك ومحاولة الوصول إلى نقاط مشتركة وتقليص الفجوة بين الخيارات والحلول النظرية والعملية المتاحة وبما يتوافق مع المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المعنية.

إن قيام الجدل حول المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للشركات والفروع الأجنبية وإثارته من فترة إلى أخرى يعود من وجهة نظر الباحثين إلى افتقاره لأساس فكري ونظري يتم الاستناد إليه في تطبيق الممارسات المحاسبية المطلوبة ومنسجم في ذات الوقت مع المتغيرات البيئية المحيطة وهذا ما نشده في هذا البحث، إذ سيتم دراسة الموضوع من ثلاث زوايا، تتمثل الأولى بالمحاسبة عن العمليات التي تنطوي على عملات أجنبية وما ينجم عن ذلك من مكاسب أو خسائر، وتركز الثانية على أهم عقود الصرف المؤجلة بالعملة الأجنبية، في حين تسلط الثالثة الضوء على إعادة قياس وتحويل عناصر القوائم المالية الخاصة بالوحدة الأجنبية لغرض التوحيد مع الشركة أو الفرع الأم.

وتبرز أهمية البحث على صعيد البيئة المحلية نتيجة تغير الظروف البيئية في العديد من المجالات ومنها المجالات الاقتصادية وما نتج عنها من متغيرات جديدة مثل انفتاح السوق المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعامل العراق مع العديد من الشركات العالمية في هذه المرحلة من برنامج أعمار العراق، فضلاً عن كون العراق من البلدان الذي تتوافر فيه كل متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تكمن أهمية البحث في محاولة للتأكيد على ضرورة توفر المؤهلات العلمية والخبرة العملية والمهارات العالية لدى المحاسبين العراقيين تمكنهم من فهم المعايير والممارسات المتعارف عليها في هذا الجانب وكشف أي تلاعب أو تغطية لعناصر الفساد المالي الذي قد يحدث وبشكل كبير في التعاقدات ذات الصلة بموضوع العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية، فضلاً عن تناول المعايير والقواعد المحاسبية المحلية ذات الصلة وتحديد مدى ملائمتها للظروف البيئية المستجدة. هذا وتنتقل مشكلة البحث من وجود خلل في القراءة الفكرية والمفاهيمية لموضوع المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية على الصعيد المحلي، الأمر الذي أدى إلى تبني معايير وقواعد وممارسات محاسبية (كما هو الحال في القاعدة المحاسبية المحلية "4" - المحاسبة لأثار التغير في أسعار العملة الأجنبية) لا تعد كافية أو ملائمة لمعالجة الموضوع معالجة موضوعية تنسجم مع المتغيرات البيئية المستجدة التي تعمل الشركات العراقية في ظلها.

وفي ضوء ما سبق يهدف البحث إلى قراءة فكرية ومفاهيمية تنجم عنها آليات محاسبية موضوعية لمعالجة العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية من خلال الإسهام في تبني قاعدة محلية تنسجم وتتكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة.

ويسعى البحث إلى اختبار فرضية مفادها الآتي:

"تؤثر المتغيرات البيئية ومنها المتغيرات الاقتصادية في تحديد إطار فكري ومفاهيمي ومن ثم إرساء المعالجة الموضوعية للمعاملات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية.

وفي ضوء ما سبق، سيتناول البحث المحاور الثلاث الآتية:

المحور الأول: العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية - مدخل مفاهيمي

المحور الثاني: العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية - مدخل تحليلي

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

## المحور الأول

### العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية - مدخل مفاهيمي

أوجد التسارع في المتغيرات البيئية ومنها حركة رؤوس الأموال والبضائع والتكنولوجيا بين الدول إلى جانب ظهور الشركات المتعددة الجنسية أوضاعاً محاسبية لم يستطع المحاسبون ولحد الآن الاتفاق على رأي مشترك بشأنها من بينها العمليات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية التي لا تزال تعد من المواضيع المثيرة للجدل أو الاختلاف في عملية قياس وتسجيل العمليات التي تتم بعملة أجنبية عن تلك التي تتم بالعملة المحلية، ومن أبرز تلك العمليات التي تتم بعملة أجنبية هي:

(Arpan، 1985، 113، خوري، 1985، 22)

1. شراء أو بيع بضاعة أو خدمات تحدد أسعارها بعملة أخرى غير العملة المحلية.
2. الإقراض أو الاقتراض عندما يتم تحديد قيمة القرض بعملة أجنبية غير العملة المحلية.
3. دخول الشركات في عقود الصرف الأجل (Forward Contracts).
4. شراء أو بيع أصول أو نشوء التزام أو سداد بعض الالتزامات التي تتحدد قيمتها بعملة غير العملة المحلية.
5. إضافة لما سبق تشمل العمليات التي تتم بعملة أجنبية ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية. (تشوي وآخرون، 2004، 231)

وعند قيام الشركة بإحدى العمليات أعلاه فإن المشكلة تنشأ في كيفية إثباتها بالدفاتر المحاسبية وبالعملة المحلية التي تستخدمها الشركة، فضلاً عن نشوء مشكلة أخرى تتمثل بتغير معدل سعر صرف العملة الأجنبية بين تاريخ نشوء العملية وتاريخ السداد أو تاريخ إعداد القوائم المالية بالنسبة للعمليات التي تتم بالأجل، وسيتم في أدناه تقسيم الإطار النظري للعمليات المذكورة إلى ثلاث محاور ثم استنباط مؤشرات محددة بما ينسجم مع المتغيرات البيئية المستجدة ومنها المتغيرات الاقتصادية تمهيداً لتبني قاعدة محاسبية محلية تستوعب تلك المتغيرات وكما يأتي:

### أولاً: المحاسبة عن فروقات أسعار الصرف الناجمة عن تسديد أو استلام أثمان الصفقات

تنشأ العمليات التي تتم بعملة أجنبية بسبب قيام الشركة المحلية باستيراد أو تصدير بضاعة من وإلى شركات أجنبية بعملة غير العملة المحلية ومن خلال البنوك التجارية كوسيط ما بين الطرفين (Larson، 2004، 48) وينسحب نفس الحال عند تنفيذ عمليات اقتراض أو إقراض من وإلى الأسواق المالية الأجنبية أو عندما تقوم الشركة بشراء أو بيع أصول أو نشوء الالتزامات أو سداد البعض منها بعملة غير العملة المحلية، ويترتب على ما سبق كما يؤكد *Valedez* مخاطر ناشئة من أن العمليات التي يتم الدخول فيها أو التي يترتب عليها التزام من جانب الشركة بالعملة الأجنبية ستكون لها قيمة متغيرة بالعملة المحلية بسبب فروقات أسعار الصرف التي تؤدي إلى مواجهة إحدى الحالتين الآتيتين:

(Valedez، 2000، 200)

الحالة الأولى: إذا تغير سعر الصرف خلال المدة بين تاريخ حدوث الصفقة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الذي قد يسبق تاريخ سداد الالتزام، وهنا تثار عدد من المسائل منها تحديد القيمة التي تسجل بها الأصول أو الخصوم الناتجة عن العملية الأجنبية وهل سيتم إثبات الصفقة بسعر الصرف في تاريخ حدوث الصفقة أم في تاريخ إعداد القوائم المالية أم بسعر صرف متفق عليه بين طرفي العقد في تاريخ انعقاد الصفقة؟ وكيفية الاعتراف بالتغير في سعر الصرف في أثناء ذلك، وإذا ما تم تسديد قيمة العملة الأجنبية من خلال وحدات نقدية محلية تزيد أو تقل عن الوحدات التي تم تسجيلها بتاريخ العملية والكيفية التي يتم بها معالجة الفرق بين ما تم تسجيله وما سيتم تسديده؟

وبالرجوع إلى القاعدة المحاسبية المحلية (4) فإن ما سبق يتطلب تعديل الأرصدة المدينة أو الأرصدة الدائنة المترتبة على العملية الأجنبية التي ما زالت قائمة بتاريخ الميزانية استناداً إلى سعر الصرف بتاريخ الميزانية (سعر الإقفال) وهذا ما يتفق مع المعيار المحاسبي الدولي (21) والتقارير (133) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB). وقد يعارض البعض هذا التوجه بسبب تخليه عن مبدأ الكلف التاريخية.

الحالة الثانية: إن اختلاف سعر الصرف بين تاريخي حدوث العملية وسدادها أو بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ القوائم المالية أو بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ سداد العملية سيؤدي كما سبق وتبين إلى فرق في عدد الوحدات النقدية المسجلة في البداية عن التي ستحصل أو تسدد في تاريخ السداد يؤدي إلى وجود

مدخلان للمعالجة كما يشير *Haried* هما مدخل العملية الواحدة ( *One Transaction Perspective* ) ، ومدخل العمليتان ( *Two Transaction Perspective* ) . ( *Haried 501-503* ، 1985 ) ، وبموجب مدخل العملية الواحدة ينظر إلى العملية التي تتم مع طرف أجنبي كعملية واحدة حيث تمثل القيمة الأصلية المسجلة عند إتمام الصفقة قيمة تقديرية تخضع للتعديل عندما يتم تحديد المبلغ النقدي الذي سيتم تسديده، وعليه فإن أي مكاسب تنجم عن اختلاف سعر الصرف وقت السداد يتم تخفيضها من كلفه البضاعة وعليه يفترض هذا المدخل أن عملية البيع تكون غير كاملة لغاية استلام العملة الأجنبية من المدينين وتحويلها إلى العملة المحلية. ( *Joe* ، 1998 401 ) ، ويركز المؤيدون لهذا المدخل على واقعة السداد النقدية ( *Cast – Payment* ) بدلا من التركيز على واقعة سعر العملة ( *Bargained – Price* ) . ( لارسن ، 1999 ، 1077 )

أما بموجب مدخل العمليتان تعد عملية شراء البضاعة من طرف أجنبي منفصلة عن عملية الحصول على نقد أجنبي لتسديد الالتزام إلى ذلك الطرف، ويتفق هذا المدخل مع القاعدة المحلية رقم (4) ومع ما جاء بالتقرير (52) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية ( *FASB* ) الذي شدد على التمييز بين عمليتي الشراء والتمويل في العملية التجارية باعتباره حقيقة واقعة بموجبها يؤجل المستورد تسديد التزاماته إلى المورد الأجنبي والذي يمثل قرار تمويل يتضمن وجود مخاطر تغير أسعار الصرف والتي يتم قياسها كمكاسب أو خسائر تتحقق عند تاريخ السداد أو في نهاية المدة المالية إذا كان الالتزام لا زال قائما (ونفس الأمر ينسحب على عمليات الإقراض والاقتراض التي تتم بعملة أجنبية) ( *FASB* ، *FAS No.52* ، 1981 )

### ثانيا: دخول الشركة في عقود الصرف الأجل الذي سينفذ مستقبلا *Forward Contract*

يمثل عقد الصرف المؤجل اتفاق بين طرفين لتبادل عمليتين في وقت محدد مستقبلا بسعر محدد يتم الاتفاق عليه بمعدل صرف مؤجل ( *Forward Exchange Rate* ) ، هذا وتتولد الحاجة إلى عقود الصرف الأجله بسبب المخاطر التي قد يتعرض لها المتعاملون في أسواق الصرف نتيجة التقلبات المستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية سواء في مجال استيراد وتصدير البضائع أو في مجال الإقراض والاقتراض. ( *Shapiro* ، 2006 ، 534 )

وقد أرسى مجلس معايير المحاسبة المالية ( *FASB* ) في التقرير (52) إجراءات محاسبية خاصة بعقود الصرف المؤجلة أهمها عقود الصرف المؤجلة التي لا تستهدف تجنب مخاطر صافي استثمار معين في شركة أجنبية، أو الوفاء بالتزام محدد بالنقد الأجنبي ( *Forward Exchange Contract Not Intended to Hedge* ) ، وعقود الصرف التي تستهدف تجنب مخاطر الوفاء بالتزام مؤكد بالنقد الأجنبي في تاريخ محدد ( *Forward Exchange Contract to Hedge on Identifiable Commitment* ) ، ولا يشكل النوع الأول من العقود أي غطاء أو وقاية من أي التزامات مؤكدة تستحق الدفع بالنقد الأجنبي لذلك فهي حرة من تلك القيود ولكن مقابل تعرضها لمخاطر تقلب سعر الصرف عند تسديد قيمتها ولتجنب تلك المخاطر فإن أغلب الشركات تتجه نحو العقود التي تتجنب تلك المخاطر.

إن الدراسة المفاهيمية للعقود المؤجلة تمثل أحد أدوات المشتقات ( *Derivative Instruments* ) كما حددت خصائصها من قبل ( *FASB* ) وكما يلي : ( *Larson* ، 2003 ، 500 )

1. أنها تتضمن واحد أو أكثر من الأساسيات ( *Under lyings* ) .
2. أنها تتضمن واحد أو أكثر من المبالغ التصورية ( *Notional Amounts* ) .
3. أنها تتضمن تدابير للدفع ( *Payment Provisions* ) .

ويرى الباحثين من الضروري توضيح تلك الخصائص في العقود المؤجلة لبيان مدى اتساقها مع مبدأ التحوط ( *Hedge* ) الذي يعد تقييد أو منع للنتائج غير المرغوب بها لإحداث مستقبلية مثل مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، هذا وتتمثل خاصية الأساسيات بمعدل فائدة محددة أو سعر سهم أو بضاعة أو معدل تبادل أجنبي أو مؤشر لأسعار أو معدلات أخرى، أما خاصية المبالغ التصورية فتتمثل بعدد الوحدات من العملات أو عدد الأسهم أو أي وحدات محددة في العقد وأخيرا تحدد خاصية تدابير التسوية الثابتة التي ينبغي عملها إذا كانت الأساسيات تسلك أسلوب محدد.

وتأسيسا لما جاء في أعلاه فالأساسيات بالنسبة للعقود المؤجلة تمثل المعدلات المؤجلة والمتفق عليها مسبقا أما المبالغ التصورية فتتمثل بعدد وحدات العملة الأجنبية المحددة في العقود المؤجلة أما لماذا تصورية؟ لأن ما يقابلها من وحدات محلية لا زالت غير مؤكدة بسبب اختلاف معدلات أسعار الصرف بين تاريخي نشوء العقود وتسديدها، في حين تمثل تدابير الدفع التسويات اللازمة إزاء سلوك الأساسيات لكون المعدلات المحددة سلفا أعلى أو أقل من المعدلات في تاريخ التسديد والتي ينجم عنها مكاسب أو خسائر أو خيار سداد وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

فضلا عن ما تم تحديده في أعلاه هناك عقود الخيارات (*Options Contracts*)، حيث تطورت العقود الآجلة التي تستهدف تجنب مخاطره بالتزام مالي محدد مستقبلا لتصبح أكثر تحوطا من خلال إلغاء حق الخيار لها بدل الالتزام به، ويعطي عقد خيار العملة المشتري (أي حامله) الحق وليس الالتزام لشراء أو بيع كمية محددة من العملة بسعر صرف محدد (سعر التنفيذ) في تاريخ مستقبلي محدد أو قبله، ويعطي خيار الشراء *Call Option* الحق كاملا لشراء عمله محددة، أما خيار البيع *Put Option* فيعطي كامل الحق لبيع عمله محددة، أي انه يعطي حق وليس التزام لبيع العملة الأجنبية بمعدل متفق عليه *Strike Price* وتجدر الإشارة أن لهذا الخيار سعر على الشركة أن تدفعه ويكون بمثابة علاوة *Premium* تمثل سعر شراء الخيار، ولتوضيح حق الخيار نفرض أن معدل صرف العملة الأجنبية الآني *Spot Rate* في تاريخ السداد كان أقل من السعر المتفق عليه في العقد المؤجل لذا هنا من مصلحة الشركة استخدام حق الخيار والبيع بالسعر المتفق، عليه تمثل العلاوة المدفوعة كقيمة حقيقية *Intrinsic Value* ترافق هذا الخيار. أما إذا كان معدل الصرف الآني أعلى من السعر المتفق عليه في العقد المؤجل فمن مصلحة الشركة عدم استخدام هذا الحق وستبيع العملة الأجنبية بسعر الصرف الآني لذا فيكون للشركة حق خيار استخدام سعر الصرف الذي يناسبها وليس هناك أي التزام يجبر الشركة مع استخدام سعر صرف محدد، وتمثل العلاوة المدفوعة هنا مجرد قيمة للوقت *Time Value* ولا تتضمن أي قيمة حقيقية، هذا ويمثل حق الخيار جزء من المشتقات المالية، وتجدر الإشارة إلى أن (FASB) لم يهتم بالخيارات لغاية سنة 1996 عندما أصدر مسودة تحت عنوان "محاسبة المشتقات والأدوات المالية الشبيهة لأنشطة التحوط حيث اقترح المجلس بالضرورة تغطية معايير المحاسبة المالية لكل أنواع مشتقات الأدوات المالية بضمنها خيارات العملة الأجنبية.

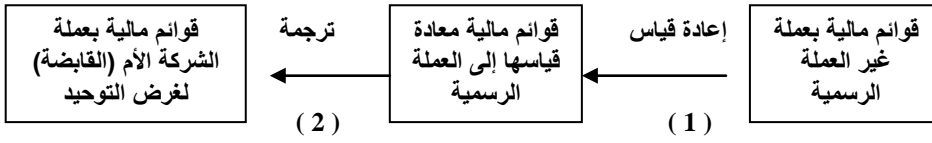
### ثالثا: ترجمة القوائم المالية للشركات والفروع الأجنبية

أن وجود الشريك الأجنبي على هيئة فرع للشركة في البلدان الأجنبية أو من خلال امتلاك الحصة الكبرى في شركات تابعة في بلدان أجنبية يؤدي إلى إثارة العديد من المشاكل الإدارية لاختلاف الثقافة بين بلد الشركة الأم والبلد الأجنبية التي تتواجد فيها تلك الفروع أو الشركات التابعة فضلا عن مشاكل أخرى تتعلق بإذعان العمليات الأجنبية إلى قوانين وتعليمات البلدان الأجنبية التي تتواجد فيها تلك الفروع مثل تحضير القوائم المالية بعملة تلك البلدان وباستخدام القواعد المحاسبية المتبعة فيها، الأمر الذي يتطلب ترجمة القوائم المالية إلى عمله الشركة الأم قبل توحيدها، وسنركز في هذا الجانب على مسألتين ذات بعد مفاهيمي تتمثل الأولى بالطريقة المستخدمة في الترجمة في حين تتعلق الثانية بتسوية نتائج الترجمة التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية الموحدة، هذا وتعتمد المسألة الأولى على السجلات المحاسبية للوحدة الأجنبية أن كانت ممسوكة بعملة أخرى خلاف عملتها الرسمية *Functional Currency* وهنا من الضروري إعادة قياس أرصدة حساباتها حتى تصبح بالعملة الرسمية قبل تعديل القوائم المالية بغرض توحيدها مع القوائم المالية للفرع أو الشركة الأم، وتمثل العملة الرسمية عملة المجتمع الاقتصادي الذي فيه الوحدة بصفة أساسية، وهي عادة عملة المجتمع الذي تتولد فيه التدفقات النقدية الأساسية سواء كانت متحصلات أو مدفوعات.

(FASB Statement، No. 52، 4 - 3) وتوجد عدة طرق رئيسية لترجمة العملات الأجنبية والتي على ضوء أحدها يتم إعادة قياس تلك العملات للفروع الأجنبية لتحويلها إلى العملة الرسمية للبلد المتواجدة فيه تمهيدا لترجمتها بعملة الشركة الأم لغرض توحيدها مع قوائمها المالية (اعتمادا على أحد الطرق المشار إليها) ولتوضيح تلك الآلية انظر إلى الشكل (1).

## الشكل (1)

عملية إعادة قياس وترجمة لفرع أجنبي يقوم بعمليات بعملة غير العملة الرسمية



أن سبب إعادة قياس عمليات الشركة التابعة بالعملة الرسمية للبلد المتواجدة فيه حد من أجل تقييم أدائها من قبل الشركة الأم في البيئة المتواجدة فيها والتي تعمل ضمنها من خلال تحديد صافي دخلها بعد الاستقطاع الضريبي والذي يكون بالعملة الرسمية بطبيعة الحال. أما أهم الطرق الرئيسية لترجمة العملات فيمكن إيجازها بما يأتي:

1. طريقة العناصر الجارية وغير الجارية *Current Non Current Method*

يتم بموجب هذه الطريقة تحويل عناصر قائمة الميزانية وتحديد الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية، في حين يتم تحويل الأصول والالتزامات الأخرى وعناصر حقوق الملكية بأسعار الصرف التاريخية السائدة في وقت تسجيل هذه الأصول والالتزامات والحقوق في السجلات المحاسبية للوحدة الأجنبية، وبالنسبة لعناصر قائمة الدخل يتم بموجب هذه الطريقة تحويل مصروفات الاندثار والنفاد طبقاً لأسعار الصرف التاريخية المستخدمة في الأصول المرتبطة بها، أما عناصر المصروفات والإيرادات الأخرى فيتم تحويلها باستخدام متوسط سعر الصرف عن المدة المحاسبية، ويرى البعض بأن طريقة العناصر الجارية وغير الجارية تؤدي إلى مفهوم اقتصادي ضعيف لأن استخدام سعر الصرف في نهاية السنة لترجمة الأصول المتداولة يفترض أن النقدية والمدننين والمخزون تخضع لمخاطر تغير واحد في سعر العملة وهذا الافتراض غير صحيح ومن ناحية أخرى فإن ترجمة الديون طويلة الأجل وفقاً للسعر التاريخي يؤجل أثر تذبذب أسعار العملات إلى سنة الإتمام ويعد ما سبق خروجاً عن المألوف، فضلاً عن أن تبويب العناصر إلى متداولة وغير متداولة هو تبويب حكمي ولا يستند إلى مفاهيم محددة. (نشوي وآخرون مصدر سابق، 244-245)

2. طريقة العناصر النقدية وغير النقدية *Monetary Non Monetary Method*

لتدراك بعض الأخطاء النظرية لطريقة العناصر الجارية وغير الجارية فقد طور *Samuel Hepworth* \* طريقة بديلة لترجمة سنة 1956 ركزت على خصائص الأصول والالتزامات بدلاً من التركيز على أسلوب تبويبها في الميزانية، ويتم بموجب هذه الطريقة ترجمة الأصول والالتزامات النقدية بسعر التداول الجاري (سعر الأقفال في تاريخ الميزانية) أما الأصول والالتزامات غير النقدية وعناصر حق الملكية فيتم ترجمتها بمعدل التبادل التاريخي، هذا وتعرف الأصول والالتزامات النقدية بأنها تلك التي لا تتعرض للتقلب خلال المدة كالنقد والمدننون والدائنون بينما الموجودات غير النقدية فهي ذات قيمة نقدية من الممكن أن تتقلب خلال المدة وتشمل الأسهم السوقية، المخزون والنفقات المدفوعة مقدماً، والاستثمارات، والموجودات الثابتة وغير الملموسة، هذا بالنسبة لقائمة الميزانية أما بالنسبة لقائمة الدخل فيتم استخدام متوسط أسعار الصرف لكل عناصر الإيرادات والمصروفات باستثناء الاندثار والنفاد وكلفة البضاعة المباعة حيث يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف التاريخية الملانمة، وينبغي الإشارة هنا إلى أن (FASB) تبني في التقرير (52) هذه الطريقة لإعادة قياس أرصدة الحسابات الفروع والشركات الأجنبية إذا كانت حساباتها مسوكة بعملة أخرى بخلاف عملتها الرسمية حتى تكون بالعملة الرسمية قبل تعديل القوائم المالية،

للمزيد من التفاصيل راجع :

\* Samuel Hepworth ، Reporting Foreign Operation ، Ann Arbor University of Michigan ، Bureau of Business Research ، 1956 .

كما أن من الضروري بمكان التنويه إلى أن العناصر النقدية في الميزانية وفق هذه الطريقة ستكون معرضة للتسوية وسيكون نتيجتها أما اكتشاف صافي موجود (ربح تبادل العملة الأجنبية) (النقد + المدينون) أكبر من الدائنين أو اكتشاف صافي التزام (خسارة تبادل العملة الأجنبية) (النقد + المدينون) أصغر من الدائنين، وعلى الرغم من المنطق الذي تستند له هذه الطريقة في الفصل بين العناصر النقدية وغير النقدية إلا أنها ومن وجهة نظر البعض تتجاهل تأثير تغير أسعار الصرف على العناصر غير النقدية والتي لا يمكن تجاهلها في بعض الأحيان. (البيديوي، 1985، 193-194)

### الطريقة الوقتية *Temporal Method*

تنسجم قواعد هذه الطريقة مع قواعد الطريقة السابقة (العناصر النقدية وغير النقدية) باستثناء ما يتصل بتحويل بعض العناصر غير النقدية بالقيمة الجارية (سعر الإقفال بتاريخ الميزانية) كما هو الحال في الأسهم المعروضة بالسوق المالية والمخزون في حالة انخفاض كلفته إلى أقل من قيمته في السوق وفق قاعدة (الكلفة أو السوق أيهما أقل)، ويتم ترجمة عناصر قائمة الدخل بموجب هذه الطريقة بنفس ما جاء في طريقة العناصر النقدية وغير النقدية، وتستخدم هذه الطريقة بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنتاج كمية كبيرة من الدولارات المحولة في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة لها إذا كانت الأخيرة قد استخدمت الدولار الأمريكي في إدارة عملياتها.

### 3. طريقة سعر الصرف الجاري *Current Rate Method*

يتم بموجب هذه الطريقة تحويل جميع عناصر الميزانية باستثناء حسابات حقوق الملكية بسعر الصرف الجاري أما حسابات حقوق الملكية فيتم تقويمها حسب أسعار الصرف التاريخي، وبالنسبة إلى عناصر قائمة الدخل فيتم ترجمة كل الإيرادات والمصاريف بالسعر الجاري في تواريخ العمليات أن أمكن ذلك عملياً ولا يستخدم متوسط سعر الصرف لجميع الإيرادات والمصروفات ويتركز الغرض الأساسي لهذه الطريقة على أن صافي استثمار الشركة الأم في فروعها أو شركاتها التابعة الأجنبية يتعرض لمخاطر تبادل العملة (أن العمليات الأجنبية التي تمثل صافي الموجود بالعملة الأجنبية إذا انخفضت آراء عملة الشركة الأم سيتبع ذلك انخفاض في قيمة صافي تلك الموجودات المقيمة بعملة الشركة الأم مما يؤدي إلى انخفاض صافي الاستثمار الذي سينعكس بتقرير سلبي لتسوية الترجمة في القوائم المالية الموحدة والعكس صحيح)، فضلاً عن وجود وجهتي نظر بشأن تسوية نتائج التحويل تتركز الأولى على عد تسوية الترجمة ربح أو خسارة مشابه للربح أو الخسارة الناشئة من العمليات بالعملة الأجنبية وعليه ينبغي تقريرها في قائمة الدخل في المدة التي يحص فيها تذبذب في معدلات التبادل، في حين تتركز الثانية على تأجيل تلك الأرباح أو الخسائر في حق الملكية لغاية تاريخ تحققها بشكل فعلي، ويمثل الجدول في أدناه أهم طريقتين للترجمة مؤشر إزاءها المعالجة المناسبة لتسوية نتائج الترجمة: (Joe، 1998، 447)

الشركة	طريقة الترجمة	معالجة تسوية الترجمة
أ	وقتية	ربح وخسارة التحويل في قائمة الدخل
ب	وقتية	تأجيل تلك الأرباح أو الخسائر في حقوق الملكية
ج	سعر الصرف الجاري	ربح أو خسارة التحويل في قائمة الدخل
د	سعر الصرف الجاري	تأجيل تلك الأرباح أو خسائر حقوق الملكية

وفي ختام هذا المحور لا بد من الإشارة إلى أن اختلاف الطرق المذكورة التي يتم في ضوءها ترجمة القوائم المالية واختلاف التسوية المترتبة من الترجمة من قبل الشركات القابضة والتابعة لها ستترك أثر سلبي كبير على عملية المقارنة فيما بينها، وعليه أصدر (FASB) في سنة 1975 المعيار (8) حول محاسبة العمليات الناجمة عن العملات الأجنبية والتقارير المالية الخاصة بها والذي بموجبه تم تفويض استخدام الطريقة الوقتية مع تقرير المكاسب والخسائر الناتجة عن عملية الترجمة في قائمة الدخل فيما يخص العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية، وبالمقارنة مع القاعدة المحاسبية المحلية (4) فقد أشارت تلك القاعدة إلى ما يلي كإجراءات لترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية بهدف توحيدها مع القوائم المالية للشركة الأم:

1. تترجم الأصول والالتزامات الجارية وغير الجارية أو النقدية وغير النقدية منها باستعمال سعر الإقفال في تاريخ الميزانية.
  2. يؤخذ الفرق الناتج من ترجمة صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية في آخر المدة بسعر يختلف عن السعر الذي سجلت فيه سابقاً من وإلى حقوق المساهمين.
  3. تترجم بنود حساب العمليات أما على وفق سعر الإقفال أو السعر السائد عند نشوء العملية أو أي سعر تقريبي له، ويمكن أن تؤخذ الفروقات الناتجة عن ترجمة هذه البنود بأسعار تختلف عن سعر الإقفال وبنود الميزانية على وفق سعر الإقفال، أما لحساب الاحتياطيات الرأسمالية أو الدخل.
- هذا ولم تنظر القاعدة أعلاه إلى الطريقة التي ينبغي استخدامها لإعادة قياس بنود القوائم المالية للفروع أو الشركات الأجنبية التابعة إذا كانت تتعامل بعملة أخرى غير العملة الوظيفية في البلد المتواجدة فيه.

## المحور الثاني

### العمليات التي تتم بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية للفروع والشركات

#### الأجنبية – مدخل تحليلي

أولاً: تحليل فروقات أسعار الصرف الأجنبي الناجمة عن قصور أو تسديد أثمان صفقات بالعملة الأجنبية بموجب المدخلين ( مدخل العملية الواحدة ومدخل العمليتين )

أن الحالة التي تفرض نفسها وبقوة في هذا المجال هو كيفية معالجة آثار تغير معدل صرف العملة الأجنبية إذا كان تاريخ إعداد الميزانية يقع بين تاريخ الصفقة وتاريخ تسديدها ؟ فلو فرضنا أن الشركة A الأمريكية شحنت بضاعة إلى زيون لها في هولندا بقيمة مليون يورو بتاريخ 2006/11/5 على أن تستلم ثمنها بتاريخ 2007/2/10 وبمعدل صرف 1.43 \$ لليورو وعلى فرض أن سعر الصرف الأجنبي بتاريخ 2006/11/5 هو 1.4 \$ مقابل اليورو، وقد ارتفع سعر صرف اليورو في 2006/12/31 مقابل الدولار ليصل 1.42 \$ مما يتطلب إجراء تسوية في هذا التاريخ الذي تغلق فيه السجلات تمهيداً لإعداد القوائم المالية واحتساب واقعة التغير في سعر صرف اليورو للصفقة منذ 2006/11/5 .

أن الإجماع العام على سبق يتطلب إعادة تقويم العملة الأجنبية للصفقة سواء كانت مدينة أم دائنة بتاريخ إعداد الميزانية لاحتساب التغيرات في معدلات التبادل، وبموجب مدخل العملية الواحدة فإن صفقة البيع أعلاه لا تكون مكتملة حتى تاريخ استلام العملة الأجنبية من المورد الأجنبي وتحويلها إلى دولارات أمريكية وأي تغير في معدل السعر التبادل يتم تسويته إلى حسابي المدينين والمبيعات بمعنى آخر فإن ثمن هذه الصفقة بالنتيجة سيثبت في تاريخ الميزانية في 2006/12/31 بسعر التبادل في تاريخ سداد الصفقة في حالة أن تاريخ السداد كان قبل إعداد الميزانية وبسعر 6.38 دولار مقابل اليورو.

إن هذا المدخل في حقيقة الأمر يخفي حجم واقعة البيع حيث أن الشركة كان بمقدورها تحصيل ثمن الصفقة وبمعدل صرف 1.4 دولار لليورو فيما لو كان الزبون الهولندي ملزم بالتسديد بتاريخ البيع (تاريخ انعقاد الصفقة)، وعليه فإن الشركة تتعرض إلى خسارة مقدارها (200000 دولار) بسبب انخفاض سعر اليورو أمام الدولار يتم تسويتها في حساب المبيعات وبالنتيجة إخفاء سعر المبيعات الحقيقي من جهة وإخفاء الخسارة الناشئة من اختلاف سعر التبادل بين الدولار واليورو في تاريخ السداد من جهة أخرى، أما في حالة إذا كان تاريخ إعداد الميزانية يتوسط تاريخ انعقاد الصفقة وتسديدها فإن ثمن الصفقة الذي في تاريخ إعداد الميزانية يكون حسب معدل الصرف في تاريخ انعقاد الصفقة مما يتعرض هذا المدخل إلى أن الانتقادات المنوه عنها أعلاه.

ونتيجة للانتقادات أعلاه ظهر مدخل العمليتان الذي بإمكانه تلافي أوجه القصور في مدخل العملية الواحدة، حيث أن ظهور مكاسب أو خسائر نتيجة تغير سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية يجعلنا نقف أمام تساؤل يتلور حول كيفية التعامل مع تلك المكاسب أو الخسائر وهل تتضمن في دخل المدة أم لا؟ وهنا لدينا وجهتي نظر في هذا الخصوص هما التأجيل والاستحقاق، وبموجب وجهة النظر الأولى (التأجيل) يتم تأجيل مكاسب أو خسائر تبادل العملة الأجنبية عند إعداد الميزانية لغاية دفع أو استلام النقد فعلياً حينئذ يتم تسويتها في الدخل وعليه يتم إثبات سعر الصفقة في القوائم المالية بسعر انعقادها ( 140000 \$ ) ( 10000 € × 1.4 ) حيث تبقى الإيرادات مؤجلة في الميزانية وبواقع 200000 \$ { ( 1.42 - 1.4 ) × 100000 € } وسيتم تسوية الإيرادات (مع ملاحظة أي تغير في سعر الصرف في تاريخ السداد) في قائمة الدخل عن المدة اللاحقة أي سيتم تسوية سعر صرف العملية في تاريخ السداد مع سعر الصرف المثبت في تاريخ الإعداد حيث نلاحظ أن الإيرادات بعد التسوية قد ارتفعت 100000 \$ ( 1.43 - 1.42 ) لتصبح 300000 \$ والتي تتم تسويتها في قائمة الدخل في سنة 2007 . أما بموجب وجهة النظر الثانية (الاستحقاق) يتم إثبات ثمن الصفقة في تاريخ إعداد القوائم المالية استناداً إلى معدل التبادل في ذلك التاريخ وعكس أي تغير في معدل سعر صرف العملة الأجنبية في صافي الدخل عن المدة التي تم فيها إثبات هذا التغير، كذلك فإن تغير لاحق بمعدل تبادل سعر العملة من تاريخ الميزانية لغاية تاريخ السداد لقيمة العملة سينتج عنه مكاسب أو خسائر ثانية يتم تقريرها في المدة المحاسبية التالية وبالرجوع إلى مثالنا السابق سيتم تقدير ثمن الصفقة بسعر 142000 \$ ( 100000 \$ × 1.42 ) ويتم تقدير الـ 200000 \$ بقائمة الدخل لسنة 2006 أما الـ 100000 \$ الذي تمثل مكاسب أخرى نتيجة السداد اللاحق للصفقة (بعد إعداد القوائم المالية لسنة 2006) فيتم تقديرها بقائمة الدخل لسنة 2007 . هذا ويتعرض اتجاه الاستحقاق إلى الانتقاد في بلدان مثل ألمانيا والنمسا ودول أخرى لأنه يقود إلى انتهاك سياسة الحيطة والحذر عندما تنجم مكاسب غير متحققة نتيجة الاختلاف في سعر تبادل العملة الأجنبية في تاريخ الميزانية، لذا فإن تلك الدول تهمل هذه المكاسب في تاريخ إعداد الميزانية



ويتم تحميل حساب المدينين بذلك ومن جهة أخرى إذا نجمت خسائر نتيجة اختلاف سعر التبادل فإن حساب المدينين سيعد تقييمه حسب معدل التبادل في تاريخ الميزانية ويتم إقرار تلك الخسائر في قائمة الدخل. وقد أكدت القاعدة المحاسبية المحلية (4) في هذا المجال على الآتي "عندما يتغير سعر الصرف بين تاريخ العملة (قرض كان أم نشاط) وتاريخ تسديد أو تسوية أي بنود مالية متعلقة بها ينتج عن ذلك فرق تحويل يعالج كربح أو خسارة إذا كانت التسوية أو التسديد خلال المدة المحاسبية التي تمت فيها العملية باستثناء ما ورد في المادة (6-ب) التي نصت على "أخذ الفرق الناتج من ترجمة صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية في آخر المدة بسعر يختلف عن السعر الذي سجلت فيه سابقاً من وإلى حقوق المساهمين"، وتجدر الإشارة إلى أن ما ورد في أعلاه مطابق لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي (21) باستثناء ما إذا كان تاريخ إعداد الميزانية يتوسط بين تاريخ انعقاد الصفقة وتاريخ تسديد ثمنها.

#### ثانياً: تحليل دخول الشركة في عقود الصرف المؤجل المستقبلي

لم تتطرق القاعدة المحاسبية المحلية (4) حول عقود الصرف المؤجل المستقبلي مما ترك مجال كبير للشركات العراقية لاختيار أساليب خاصة للتعامل مع تلك العقود دون سند موضوعي يتم الاستناد إليه في ذلك الاختيار ناهيك عن أن العاملين في مجال المحاسبة ذو تأهيل لا يمكنهم من الاختيار العلمي الصحيح لأحد هذه الأساليب الأمر الذي يتطلب إيلاء الأهمية بالجانب الاسترشادي كدليل عمل لهؤلاء من خلال تعديل القاعدة المذكورة لتتضمن هذا الموضوع لا سيما وأن البيئة الاقتصادية الحالية تستدعي ذلك.

بناءً على ما جاء في أعلاه وحتى يتم تعديل القاعدة المحاسبية المحلية نقترح استبعاد دخول الشركات العراقية في عقود الصرف المؤجل التي لا تستهدف تجنب مخاطر اللوفاء بالتزام محدد بالنقد الأجنبي على الأقل في المرحلة الحالية التي تشهد كل المؤشرات الاقتصادية على عدم استقرار وتذبذب غير قليل في أسعار العملات الأجنبية مما قد ينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي في حالة عدم تحوطه لمثل تلك العقود واللجوء إلى عقود الصرف المؤجلة التي تستهدف تجنب المخاطر كلما أمكن ذلك.

ولتوضيح ذلك عملياً نفرض أنه في 2005 /12/7 كان لدى إحدى الشركات الأمريكية عقد صرف مؤجل بعملة اليورو لمدة 30 يوم وبمعدل صرف قدره \$ 1.335 لليورو عن تصدير بضاعة، ووقعت الشركة عقد مع البنك الدولي يتسلم بموجبه مليون يورو بعد 30 يوم وبمعدل صرف 1.335 علماً أن معدل الصرف بتاريخ عقد الصفقة (12/7) كان 1.360 عليه نرى أن اليورو قد يباع بعد 30 يوم بخضم لأن معدل الصرف المؤجل بعد 30 يوم أقل من معدل الصرف الآتي ليوم 12/7 ، وأن الشركة الأمريكية بعقدها هذا قد ضمنت 100 % استلام المبلغ المحدد بالدولارات بعد 30 يوم وبقيمة مليون يورو.

وعلى فرض أن معدل الصرف الآتي نهاية العقد (بعد 30 يوم من تاريخ عقد الصفقة) كان 1.332 دولار لليورو الواحد فهنا يبدو جلياً أهمية التحوط بالعقد المستقبلي حيث أن الشركة ستستلم \$ 3000 إضافية كتدفق نقدي داخل { \$ 1.335 - \$ 1.332 } × (€ 1000000) { نتيجة ذلك التحوط، وتنفيذا للعقد المستقبلي سيتم بيع اليورو بخضم قدره \$ 0.025 لكل يورو ( 1.36 - 1.335 ) ولذلك سوف تستلم الشركة مبلغاً بكمية أقل من الدولارات تبلغ \$ 25000 { ( 1.36 - 1.335 ) × \$ 1000000 € } فيما لو تم استلام ثمن البيع في نفس تاريخ انعقاد الصفقة ، إذ أن مبلغ الـ \$ 25000 يمثل تخفيض في التدفق النقدي الداخل ويكون بمثابة مصروفات وبنفس الوقت يمثل كلفة توسيع الدين بالعملة الأجنبية إلى الزبون الأجنبي.

ويعد مصروف الخضم من الناحية المفاهيمية يشبه خسارة تبادل العملة الناشئة من تصدير المبيعات وهذا مرتبط فقط كون المعاملة موسومة بالعملة الأجنبية، هذا ويتضح مما جاء في أعلاه الفرق الرئيسي بين العقد المؤجل الذي لا يستهدف تجنب المخاطر وبين العقد الذي يتحوط لتلك المخاطر من خلال معرفة الشركة بالضبط لمبلغ مصروف الخضم بتاريخ البيع (تاريخ انعقاد الصفقة) بينما عندما يترك العقد بدون تحوط ستجهل الشركة حجم خسارة تبادل العملة الأجنبية قبل مرور 30 يوم (وهو مدة العقد المستقبلي)، هذا ويعالج مصروف الخضم وفق مدخل العملية الواحدة كتخفيض من إيرادات المبيعات، في حين يعالج حسب مدخل العمليتان من خلال إثباته كمصاريف مستقلة يتم توزيعها على حياة العقد المؤجل باستخدام الطريقة المستقيمة (Straight - Line) .

أن عقود الصرف الموجهة قد تكون عقود خيار حيث تستطيع الشركة بموجبه أن تتحوط لمواجهة مخاطر تبادل العملة الأجنبية (اليورو) ويعطي هذا العقد الشركة خيار حق استخدام وليس إلزاما لبيع مليون يورو في 2006/1/6 وحسب السعر المحدد سلفا والبالغ 1.335 \$ لليورو، وقد تكون نتيجة هذا الحق توقع حصول الشركة على علاوة قدرها 0.007 \$ لكل يورو ومن هنا فإن سعر شراء ذلك الخيار يبلغ 7000 \$ (1000000 \$ × 0.007 \$)، إلا أن السعر المحدد سلفا في العقد (1.335 \$ لليورو) أقل من سعر الصرف الآتي للصفحة (1.336 \$ لليورو) وعليه ليس هناك أي قيمة حقيقية (Intrinsic Value) ترافق هذا الخيار وعليه فإن العلاوة هنا تمثل مجرد قيمة للوقت (Time Value) بسبب احتمال انخفاض قيمة اليورو إلى ما دون سعر الصرف الآتي ليوم 2006/1/6 وإلى أقل من 1.335 \$ لليورو.

ولو فرضنا جدلا أن سعر الصرف الآتي لليورو ليوم 2006/1/6 كان أقل من السعر المحدد سلفا في العقد (1.335 \$ لليورو) فإن الشركة ستستخدم خيارها لبيع مليون يورو بالسعر المذكور، وفي حالة كون سعر الصرف لليورو بعد 30 يوم أكبر من السعر المحدد سلفا فمن الطبيعي أن الشركة لا تستخدم خيارها وتبيع اليورو بسعر الصرف الأعلى، وعليه نجد بأن قرار مشتري الخيار له الحق بأن "يصر على المبادلة بسعر التنفيذ أو أن يترك الخيار ينجز كما مخطط له. (Arnold، 1998، 957) وبذلك فإن الشركة بشرائها هذا العقد ضمنت على الأقل تدفق نقدي قدره 1328000 { (1.335 × € 1000000) - 7000 } نتيجة استخدام الخيار مطروحا منه العلاوة التي تمثل كلفة شراء الخيار وعليه لا يوجد قدر محدد من الدولارات ممكن تحصيله نتيجة ذلك، عكس الحال في عقود الصرف التي تستهدف تجنب مخاطر (بدون خيارات)، وتأسيسا لما جاء في أعلاه فإن عقود الخيارات بإمكانها مواجهة مخاطر انخفاض العملة وبنفس الوقت الاستفادة من الارتفاع غير المحدد لحجم الدولارات .

أن التغيير في قيمة خيار العملة الأجنبية (كأدوات تحوط) يجب أن يقدر كربح أو خسارة في صافي الدخل في فترة التغيير بنفس القدر مع مكافئ الخسارة أو الربح على الموجودات أو الالتزامات (مفردات التحوط) التي قد تم التحوط لها، وفي نفس السياق فإن أي تغيير ينشأ عنه خسارة أو ربح في الأصول أو الالتزامات (مفردات التحوط) يتحدد في نفس المدة المحاسبية وبصورة مكافئة كربح أو خسارة للخيار (أدوات التحوط) والتي يشار إليها كمحاسبة للتحوط .

أن الهدف من المحاسبة التحوط هو أن يكون صافي الربح أو الخسارة لأدوات التحوط ومفردات التحوط ما قيمته صفر، ولإنجاز ذلك يتم تحميل فقط الأقل من الربح أو الخسارة لأدوات التحوط (الخيار) أو الربح أو الخسارة الناتجة من مفردات التحوط (الأصول والالتزامات) على صافي الدخل للمدة الحالية.

أن ما جاء في أعلاه ينشأ بسبب التذبذب في القيمة العادلة للخيار على مدى حياته نتيجة التغير في قيمته الحقيقية وقيمه الوقتية، فلو فرضنا أن معدل الصرف الآتي للعملة الأجنبية انخفضت على مدى الوقت فإن القيمة الفعلية لخيار البيع لهذه العملية يزداد والعكس فيما لو ازداد معدل الصرف الآتي للعملة الأجنبية فستتخفص القيمة الحقيقية لخيار البيع وبالرجوع إلى الشركة أعلاه سنفترض حصول تغيرات نتيجة اليورو على حساب المدينين وعلى خيار البيع لليورو وفق الجدول أدناه :

### جدول (1)

#### ملخص التغييرات في حساب المدينين والخيارات

تاريخ	معدل التبادل	قيمة الـ \$	التغيير في قيمة \$	القيمة العادلة	خيار العملة الأجنبية
2005/12/7	1.360	1360000	---	\$ 7000	---
2005/12/31	1.365	1365000	5000 +	\$ 4000	3000 -
2006/1/6	1.330	1330000	35000 -	\$ 5000	1000 +

ونلاحظ من الجدول في أعلاه الآتي:

1. أعلاه أن القيمة العادلة للخيار المدفوع في 2005/12/7 كان بمبلغ 7000 \$ وأن زيادة سعر صرف اليورو للمدة من 2005/12/7 لغاية 2005/12/31 أدى إلى انخفاض قيمة عقد الخيار إلى 4000 \$، ومن ثم فإن انخفاض سعر صرف اليورو للمدة من 2005/12/31 لغاية 2006/1/6 ينتج عن زيادة في قيمة عقد الخيار إلى 5000 \$ وهو التاريخ الذي استعمل فيه السعر المحدد سلفا في العقد 1.335 \$.
2. أن حساب المدينين في 2005/12/31 (الذي يعد مفردة للتحوط) قد ازداد بعدد دولارات قدرها 5000 \$ لكن قيمة عقد الخيار قد انخفضت بمقدار 3000 \$ تحت حساب التحوط، ويؤيد الباحثين الإجراء السابق بأخذ أوطأ المبلغين والمتمثلة كربح من تبادل العملة الأجنبية كحساب المدينين (3000 \$) والتي تسجل أيضا كخسارة مكافئة لقيمة خيار العملة الأجنبية، وعليه فإن حساب صافي المبيعات يبقى محتفظا بقيمته دون تغيير وبمبلغ (1360000 \$) وذلك لمعادلة مبلغ الربح الناتج من ارتفاع العملة الأجنبية مع مبلغ الخسارة من فقدان خيار العملة الأجنبية.
3. أن قيمة الخيار في 2006/1/6 تزداد بمقدار 1000 \$ مع انخفاض حساب المدينين لليورو وبقيمة 35000 \$، ومرة أخرى تأخذ الشركة أوطأ ربح أو خسارة من هذين المبلغين (هنا يتم أخذ مبلغ 1000 \$) وهنا لا بد من التذكرة باستعمال الخيار بسبب انخفاض معدل الصرف الآتي في 2006/1/6 البالغ 1.330

\$ لليورو عن السعر المحدد سلفا في العقد 1.335 \$ لليورو وعليه فان تأثير ذلك على صافي الدخل يحسب وفقا لما يلي:

(33000)	الخسارة من تبادل العملة الأجنبية
(1000)	الربح من الخيار للعملة الأجنبية

صافي الخسارة (32000)

وعليه فان مبلغ المبيعات البالغ 1360000 \$ في 2005/12/7 وصافي الخسارة المحددة في 2006 بمبلغ 32000 \$ ستحدد بمبلغ 1328000 نتيجة تأثير صافي الخسارة المذكورة على صافي الدخل للفترتين أعلاه وهي تعادل صافي التدفق النقدي من المبيعات المصدرة والبالغ 1335000 \$ بسبب استعمال الخيار مطروحا منها قيمة شراء هذا الخيار وبمبلغ 7000 \$ .

ثالثا: ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية

يتطرق الباحثين في هذه الفقرة من البحث إلى تحليل أهم الطرق المستخدمة لترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة في البلدان الأجنبية والتي يتم تداولها بشكل واسع في العالم وهما الطريقة الوقتية وطريقة سعر الصرف الجاري، إذ سيتم تسليط الضوء على تحليل بعض الفقرات بموجب تلك الطريقتين وهي:

### 1. كلفة البضاعة المباعة

بموجب طريقة سعر الصرف الجاري فإن كلفة البضاعة المباعة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها باستخدام متوسط معدل التبادل للمدة، أما بموجب الطريقة المؤقتة فيتم ترجمة كلفة البضاعة المباعة من خلال الاستعانة بمعدلات تبادل لمكونات هذه الكلفة والتي تتكون من مخزون أول المدة والمشتريات ومخزون آخر المدة، فلو فرضنا أن مخزون أول المدة للشهر الأخير من سنة 2006 والمقيم مثلا على أساس (الوارد أولا صادر أولا) فتم الترجمة هنا وفق معدلات التبادل التاريخي لتلك المدة وتترجم المشتريات وفق متوسط معدل التبادل خلال المدة التي تعد لأجلها القوائم المالية لسنة 2007 أما ما يخص تحديد كلفة مخزون آخر المدة فيتم ترجمتها وفق معدل التبادل للشهر الأخير من سنة 2007 ومن خلال إضافة المترجم المعدل لكل من مخزون أول المدة إلى المشتريات مطروحا من المترجم المعدل لمخزون آخر المدة نحصل على كلفة البضاعة المباعة المعدلة، ويعتقد الباحثين أن الطريقة المؤقتة تتسم بموضوعية أكثر على الرغم من تعقدها نوعا ما.

### 2. تطبيق قاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل

بموجب طريقة معدل الصرف الجاري يترجم مخزون آخر المدة في الميزانية على أساس معدل سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية الموحدة بغض النظر فيما لو حمل بالكلفة أو السوق أيهما أقل، أما الطريقة المؤقتة فيتم بموجبها ترجمة المخزون في الميزانية الموحدة بمعدلات التبادل المناسبة وحسب الكلفة أو السوق أيهما أقل، ويؤيد الباحثين الطريقة المؤقتة إذ أنها تحقق قدر من الحيطة والحذر لاستنادها إلى قاعدة محاسبية معروفة في مجال تقييم المخزون (الكلفة أو السوق أيهما أقل).

### 3. الموجودات والاندثار والاندثار المتراكم

بموجب الطريقة المؤقتة يتم ترجمة الموجودات الثابتة بمعدلات التبادل في تاريخ الحصول عليها، ونفس الشيء ينسحب على ترجمة اندثاراتها واندثاراتها المتراكمة بينما بموجب طريقة سعر الصرف الجاري تتم ترجمة العناصر أعلاه بمعدل صرف واحد وهو معدل سعر الصرف الآني في تاريخ الميزانية الموحدة، ويعتقد الباحثين أن المعالجة وفق الطريقة المؤقتة لهذه العناصر تحتاج إلى جهد كبير لترجمة أقيامها لا سيما في حالة امتلاك الشركة التابعة والفروع الأجنبية أعداد كبيرة من الموجودات الثابتة، ومع ذلك فان تلك الطريقة تتضمن بعض الاتساق مع مبدأ الكلفة التاريخية والتي لا تزال تشكل قدر من الموضوعية في تقييم الموجودات الثابتة، ونفس الشيء ينسحب على الموجودات الغير ملموسة.

#### 4. تسوية نتائج التحويل

تتمثل القضية الأولى المتعلقة بتحويل العملة الأجنبية للقوائم المالية في الفروع والشركات الأجنبية في اختيار الطريقة الملائمة لها، في حين تتصل القضية الثابتة في معالجة وتسوية نتائج التحويل أعلاه في القوائم المالية الموحدة، وهناك وجهتي نظر في الصدد وكما تم ذكرها سابقاً في المحور الأول، الأولى تنصب على بيان أثر التسوية في قائمة الدخل والثانية في حقوق الملكية.

هذا وتوجد مشكلتان لمعالجة تسويات تحويل العملة الأجنبية كمكاسب أو خسائر في قائمة الدخل تتصل الأولى بكون المكاسب والخسائر متحققان ولا يصاحبهما أي تدفق نقدي داخل أو خارج والمشكلة الثابتة تتجسد بإمكانية عدم ربطهما مع أي واقعة اقتصادية، وعلى الرغم من ذلك وفي تطور للمعيار (8) الصادر من قبل (FASB) سنة 1975 تم تحديد الهدف الرئيس لعملية التحويل وهو توليد كمية من الدورات في التقارير المالية كما لو كانت تلك الدولارات قد تم استخدامها فعلاً في الشركات التابعة الأجنبية حيث اعتقد (FASB) أن تسوية نتائج التحويل تعكس بدقة الأثر الاقتصادي عند تغير المعدلات لتوليد تدفق نقدي مستقبلي بكمية من الدولارات .

أن ما جاء في التقرير أعلاه لا يمكن أن يخلو من انتقادات من بينها ما يلي:

- من غير الملائم أن تقرر المكاسب أو الخسائر الناشئة من تحويل العملة الأجنبية في قائمة الدخل لعدم تحققها فعلياً لا سيما وأن تذبذب سعر صرف العملة يناقض نفسه في المدد اللاحقة مما يولد تقلب مصطنع في مقبوضات المدة.
- أن أغلب العمليات الأجنبية تتعرض للالتزامات في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مما يولد خسائر تحويل ويعطي انطباع سلبي في حالة تسوية تلك الخسارة وهذا غير مقبول لعدم وجود أي واقعة اقتصادية.

وقد حدد (FASB) بالتقرير (52) نوعين من الوحدات الأجنبية (التابعة) فيما يتعلق بتسوية نتائج التحويل:

**النوع الأول:** الوحدات التابعة الأجنبية ذات العلاقة الوثيقة مع الشركات الأم (الأمريكية) والتي تتعامل في أكثر أعمالها بعملة الشركة الأم (الدولار الأمريكي) لكون من المناسب لها استخدام نفس القواعد الواردة في المعيار (8)، أي تستخدم الطريقة الوقتية للترجمة وتتم التسوية في قوائم الدخل.

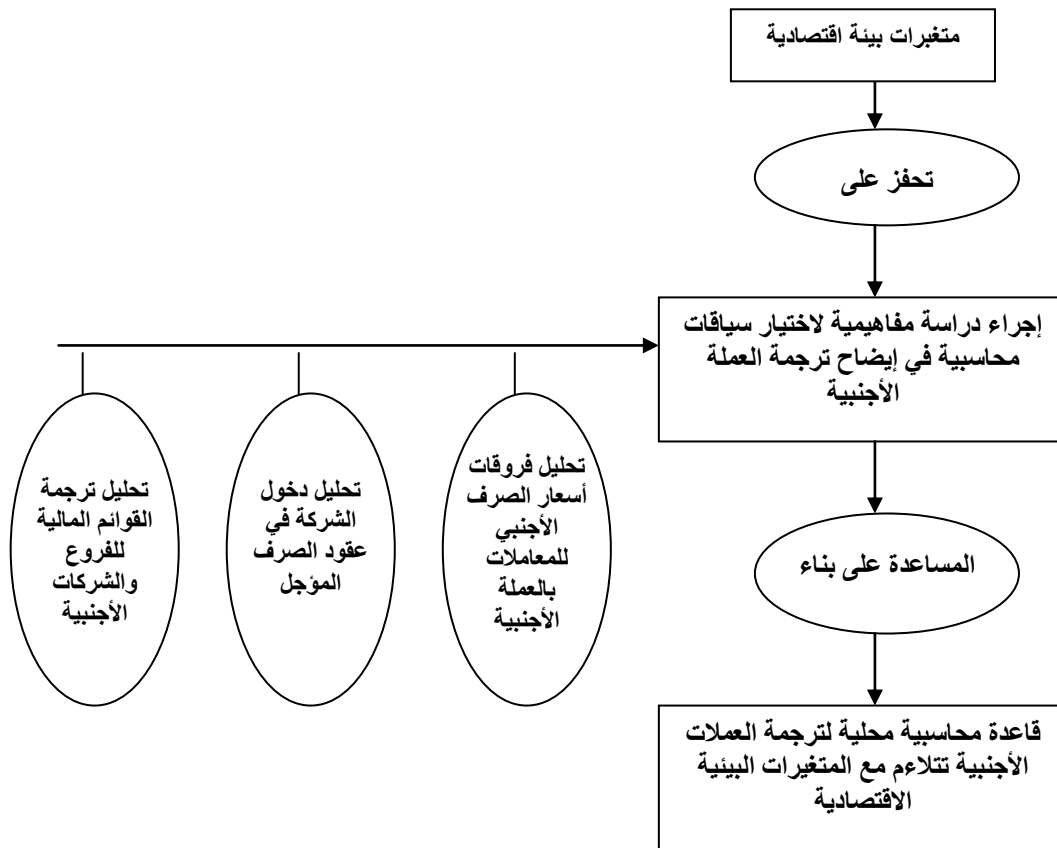
**النوع الثاني:** الوحدات التابعة الأجنبية ذات الصلة بالاقتصاد المحلي (اقتصاد الدولة التي تعمل فيها) والتي تتعامل مع العملة الأجنبية في عملياتها اليومية وقد أوصى المعيار استخدام طريقة المعدل الجاري للترجمة أما نتائج تسوية التحويل فيتم التقرير عنها في حق الملكية كبنء منفصل عند تحققها.

ويرى الباحثون أن تتم التسوية لنتائج التحويل ولجميع الفروع والشركات التابعة وكما جاء في النوع الثاني الذي حدده التقرير (52) للأسباب المشار إليها أعلاه بصدد عدم واقعية تلك المكاسب أو الخسائر ولأنها تمثل تأثير ليس ذو معنى إذ أن نشؤها جاء بسبب تذبذب أسعار صرف العملة.

رابعاً: إثبات فرضية البحث

استناداً لما ورد في الجانب التحليلي للدراسة سنحاول إثبات فرضية البحث وفق النموذج الذي يوضحه

الشكل في أدناه :



**المحور الأول:** كما نوهنا سابقاً في حالة إذا كان تاريخ إعداد القوائم المالية يتوسط تاريخي انعقاد الصفقة وسداد ثمنها فإن قسم من الدول المتقدمة تنتقد منظور الاستحقاق فيما يتعلق بنتائج ترجمة العملات عند اختلاف معدل صرف العملات بين تاريخ عقد الصفقة وتاريخ سدادها لأنه يقود إلى انتهاك مبدأ الحيطة والحذر عندما تنجم مكاسب غير متحققة، ويرى الباحثون التثبت بهذا المنظور على الرغم من الانتقادات المقدمة من قبل بعض الدول المتقدمة لأن الظروف الراهنة لمتغيرات البيئة العراقية تجعلنا ننظر إلى مبدأ الحيطة والحذر من زاوية أخرى تقتضي الإفصاح عن المكاسب المستحقة وإن كانت غير متحققة من أجل وأد أي دافع لدى البعض يؤدي إلى فساد مالي نتيجة إهمال تلك المكاسب بحجة الحيطة والحذر، فضلاً عن أن ذلك سيحول دون أي تهرب ضريبي تصاحبه إهمال لتلك المكاسب، وحتى لو لم تتحقق تلك المكاسب فيمكن حينها الإشارة إليها في ملاحق القوائم المالية وهذا برأينا أول استجابة لإثبات فرضية البحث الخاص بهذا المحور.

**المحور الثاني:** كما جاء في البحث بوجود أنواع لعقود الصرف المؤجلة، نرى أن أكثر ما يلائم بينتنا الاقتصادية الحالية هي اختيار عقود الصرف المؤجلة وبخيار تحوط لمواجهة أي مستجدات في تذبذب سعر صرف العملة حيث نجد أن تلك العقود تستطيع مواجهة مخاطر الانخفاض بالعملة وبنفس الوقت الاستفادة من أي ارتفاع غير محدد للعملة، ولكون كل المؤشرات الحالية تدل على استقرار نسبي لسعر الصرف للدينار العراقي أمام بيئة العملات فإن هذا العقد على الأقل يوفر قيمة وقت (*Time Value*) التي تمثل قيمة حق استخدام الخيار والمتمثل بالعلووة فضلاً عن أنه يوفر قيمة جوهرية (*Intrinsic Value*) فيما لو ارتفع سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأخرى حيث كل المؤشرات تدل على هذا الارتفاع المتوقع وعليه نرى أن ذلك يأتي دعماً لفرضية البحث في هذا المحور.

**المحور الثالث:** جاء في أكثر من مرة في الدراسة التحليلية أن الطريقة المؤقتة لترجمة العمليات بالعملية الأجنبية هي أكثر موضوعية على الرغم من تعقيدها نوعاً ما ولكي تصبح تلك الطريقة ملائمة لبيئتنا الاقتصادية العراقية ينبغي تدريب العاملين عليها لممارستها، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الشركات العراقية الحالية لا زالت فتية لأن يكون لها فروع وشركات في دول أخرى لكن هذا لا يمنع من التحوط للمستقبل في اختيار الطريقة المثلى لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة لا سيما نحن مقبلون أن شاء الله تعالى على استثمارات كبيرة تنشأ من خلال مشاريع مشتركة مع دول أخرى (*Joint Venture*) الأمر الذي يستدعي الاستعداد له من البداية.

### المحور الثالث

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

1. أن معالجة الظروف الناشئة من اختلاف معدل سعر الصرف للصفقات التي تتم بالعملة الأجنبية تحت مدخل العملية الواحدة تؤدي إلى التستر على الحجم الحقيقي لقيمة صفقة المبيعات وبالتالي تستمر أي فروقات يتم تسويتها في المبيعات مما يؤثر على تحديد القيمة الحقيقية لها لتذبذب المصاحب لتذبذب معدلات سعر الصرف وبالتالي يؤثر على مصداقية أي مؤشر أو نسبة تعتمد على المبيعات.
2. إذا توسط تاريخ إعداد القوائم المالية بين تاريخ انعقاد الصفقة وتاريخ سدادها يتم عندئذ اعتماد مدخلان لمعالجة المكاسب أو الخسائر الناشئة من اختلاف معدل تبادل العملة هما معدل سعر الصرف المؤجل *Deferral* والمستحق *Accrual* وعلى الرغم من تمييز المدخل الأخير بالمصداقية إلا أن بعض الدول المتقدمة لا زالت غير معترفة به لافتقاره إلى الحيطة والحذر.
3. صعوبة الوثوق بعقود الصرف المؤجلة التي لا تستهدف التحوط من مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتجنبها على المستوى المحلي لاسيما في المرحلة الراهنة الذي يشهد فيه البلد حالات من الفساد المالي.
4. تلجأ أغلب الشركات العالمية عند ترجمة عناصر القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية إلى الطريقة الوقتية مقارنة بطرق الترجمة الأخرى على الرغم من تعقد إجراءاتها بعض الشيء بسبب موضوعيتها.
5. وجود مبررات مفاهيمية ومنطقية تتعلق بالتحقق الفعلي من الحدث الاقتصادي تحول دون تسوية المكاسب أو الخسائر الناشئة من تحويل العملة الأجنبية المستخدمة في الفروع والشركات الأجنبية إلى صافي الدخل.

### ثانياً: التوصيات

1. اعتماد مدخل العمليتين عند التعامل مع أي صفقة تتم بالعملة الأجنبية في حالة تبني قاعدة محلية لترجمة العملات كون ذلك يمثل عمليتين منفصلتان الأولى تتطلب عقد صفقة بالعملة الأجنبية والثانية تختص بتمويل العقد فضلاً عن أن ذلك سيجعل قيمة المبيعات بمنأى عن أي تغيير بحيث يبقىها ثابتة سواء في تاريخ انعقاد الصفقة أو تاريخ تسديدها.
2. تطبيق مدخل الاستحقاق لتسوية أي فروقات في معدل سعر الصرف لأي صفقة تتم بالعملة الأجنبية عند إعداد القوائم المالية تماشياً مع الظروف الراهنة لبيئتنا الحالية التي تقتضي الإفصاح التام والشفافية وعدم إهمال أي مكاسب مستحقة وغير متحققة لأن ذلك ومن وجهة نظرنا يجسد مفهوم الحيطة والحذر لمواجهة أي فساد مالي نتيجة إهمال تلك المكاسب.
3. ضرورة تطبيق عقود الصرف المؤجل وبخيار عند دخول الشركات العراقية بأي عقود مستقبلية بالعملة الأجنبية كون ذلك يلائم البيئة التي تعاني من تضخم وتذبذب في أسعار الصرف وربما يعطي ميزة لها باستخدام حق الخيار لأنسب معدلات صرف يكون في صالحها ولا يمثل أي التزام بفرض عليها استخدام معدلات صرف متفق عليها مسبقاً كما ورد في العقد، فضلاً عن كون تلك العقود (بخيار) تتوخى الحيطة والحذر عند اختيار الأقل ربحاً أو خسارة لأدوات التحوط أو لمفرداته على دخل المدة.
4. تدريب العاملين في الشركات المحلية على موضوع ترجمة العملات الأجنبية لاسيما في الشركات التي يكون لها فروع أو شركات أجنبية (وهذا ما تأمله في الاقتصاد العراقي الواعد) وحسب الطرق المعتمدة في هذا المجال ومنها الطريقة الوقتية.
5. تسوية إي فروقات تنشأ نتيجة تغير معدل تبادل العملات في الفروع والشركات الأجنبية التابعة في حق الملكية لأن ذلك ما يبرره من الناحية المفاهيمية كون تلك المكاسب أو الخسائر غير متحققة وتمثل تأثير ليس ذو معنى مع عدم وجود الحدث الاقتصادي.



## المصادر

### أولاً: المصادر العربية

1. البديوي منصور أحمد والفيومي، محمد، المشاكل المحاسبية المعاصرة – الجزء الثاني، القاهرة، الدار الجامعية، 1985 .
2. ديوان الرقابة المالية "القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية العراقية 1 – 14، بغداد، 2003.
3. جون لارسن، ن. موسش، المحاسبة المتقدمة- الجزء الثاني، تعريب ومراجعة وصفي أبو المكارم وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
4. خوري، نعيم سابا، محاسبة العملات الأجنبية، مجلة المحاسب، العدد الأول، السنة السادسة عشر، شباط، 1985 .
5. تشوي، فريدريك وآخرون، المحاسبة الدولية، تعريب ومراجعة محمد عصام الدين زايد وأحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004 .

### ثانياً : المصادر الأجنبية

1. Arnold & Len، Corporate Financial Management ، 1<sup>st</sup> ed. ،Financial Times،U.K.1998.
2. Arpan،S،Jeffrey & Badebaugh،H،Lee،International Accounting & Multinational Enterprises،2<sup>nd</sup> edition ،John Wiley & Sons Inc، 1985.
3. Financial Accounting Standards Board، FASB Statement، No.52، 1981.
4. Financial Accounting Standards Board، FASB Statement، No.8 ،1975.
5. Haried، A. Andrew ،Imdieke، F. Leroy & Smith ،E. Ralph، Advanced Accounting، 3<sup>rd</sup> edition ، John Wiley & Sons Inc،1985.
6. Larsen، John، Modern Advanced Accounting، International Edition، Ninth Edition، Mc Graw – Hill ، 2003 .
7. Joe B. Hoyle، Thomas F. Schaefer، Timothy S. Doupnik، Advanced Accounting، Fifth Edition ، Mc Graw – Hill ، 1998 .
8. Samuel Hepworth Reporting Foreign Operation ( Ann Arbor University of Michigan، Bureau of Business Research ، 1956 ) .
9. Shapiro، Alan،C، Multinational Financial Management، 4<sup>th</sup> ed. ،New York ، John Wiley & Sons Inc ،2006 .
10. Valdez، Stephen، An Introduction to Global Financial Market، 4<sup>th</sup> ed. ، UK : Macmillan Inc، 2000 .